



## بلاغ

### يوم الاثنين 24 يونيو 2019 حول مواصلة جلسات الحوار القطاعي

في إطار مواصلة سلسلة اللقاءات التشاورية التي تجمع الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية بالمديرية العامة للجماعات المحلية، تلقت الجامعة يوم الخميس 20 يونيو 2019 دعوة من المديرية لمواصلة جولات الحوار القطاعي في جلسة جديدة يوم الإثنين 24 يونيو 2019 بهدف التشاور حول ما قدمه مكتبها الوطني من تعديلات حول مشروع بروتوكول الاتفاق المقدم للانتخابات القطاعية يوم 29 أبريل 2019.

استجابت الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية لهذه الدعوة بحضور ممثلان عنها، معتبرة إياها عملاً يدخل في إطار مأسسة الحوار القطاعي. وبعد مناقشة كل التعديلات المدخلة على نقاط مشروع بروتوكول الاتفاق الذي هم مأسسة الحوار القطاعي، التسهيلات والحريات النقابية، الملف الاجتماعي، النظام الأساسي، مؤسسة الأعمال الاجتماعية، و ملف حاملي الشهادات الذي يعد من بين النقاط الأساسية بالملف المطلوب للجامعة.

وإذ تثمن الجامعة كل المحاولات الرامية للرقى بالحوار القطاعي وتجويده، فإنها تسجل ما يلي :

- ✓ أن ملف حاملي الشهادات لا يزال يشكل نقطة الاختلاف التي لم تحسم بعد .
- ✓ أوصت خلال هذه الجولة برفع هذه النقطة الخلافية لمناقشتها في اجتماع يحضره وزير الداخلية.
- ✓ حرصها التام لإيجاد الحلول المناسبة، المنصفة والعادلة لهذا الملف عكس ما تروج بعض المنابر الإعلامية.
- ✓ تأكيدها الصريح على رفض التوقيع على أي اتفاق لا يستجيب للمطالب العادلة والمشروعة للموظف الجماعي.
- ✓ تثمينها للجهود الرامية إلى مأسسة الحوار القطاعي ومحاولة تفعيل لجانه.
- ✓ حرصها على مواصلة المشاورات من أجل الوصول إلى حوار جاد ومسئول وفعال .
- ✓ بذلها لكل الجهود في إطار القوة الإقتراحية للوصول إلى حلول للملفات العالقة ترضي كل الأطراف.

وإذ تؤكد الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية على كلما سلف، فإنها تعلن ما يلي:

- ❖ تشبثها بكل المطالب العادلة والموضوعية للشغيلة الجماعية .
- ❖ مواصلة المشاورات في إطار الاحترام التام لأدبيات وقواعد التفاوض السليم والحوار المعقول والمنتج .
- ❖ دعوة وزارة الداخلية للقيام بواجبها كاملاً والتدخل لذا رئاسة الحكومة من أجل حل الملفات المشتركة بين الوزارات، سيما ملف حاملي الشهادات والدبلومات بكل أصنافها ودرجاتها.

وإذ تطلع الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية منخرطيه والمتعاطفين معها وعموم الشغيلة الجماعية على تفاصيل و مجريات المشاورات مع وزارة الداخلية في إطار الحوار القطاعي مع المديرية العامة، فإنها تدعو الجميع:

- لرص الصف ومواصلة التعبئة والتأهب استعداداً لكل الاحتمالات .
- للمزيد من الوحدة و التضامن من أجل الدفاع عن الحقوق المكتسبات .
- لعمل وتحرك كل الشركاء الاجتماعيين بمنطق وحدة الفريق لمصلحة عموم الشغيلة الجماعية.

وما ضاع حق وراءه طالب

إمضاء ، الكاتب العام

عبد المولى  
نائب المدير العام  
للجامعة الوطنية لموظفي  
الجماعات المحلية

